

Distr.: General  
19 July 2011  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

### قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان\*

٢٣/١٧

التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها  
الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبإعلان الحق في التنمية، وبغيرها من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بضمان تمتع الناس كافة تمتعاً فعلياً بجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، والتزام جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها،

وإذ يحيط علماً ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك الفصل الخامس منها، فضلاً عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

\* القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان سترد في تقرير المجلس عن أعمال دورته السابعة عشرة (A/HRC/17/2)، الفصل الأول.

وإذ يحيط علماً أيضاً بالأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و٢٣٧/٦٤ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المتعلقين بمنع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تمثيلاً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة،

وإذ يساوره القلق إزاء خطورة المشاكل الناجمة عن الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وهي مشاكل يمكن أن تهدد استقرار المجتمعات وأمنها وأن تقوض قيم الديمقراطية والأخلاق وأن تشكل خطراً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن ظاهرة الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع يقوضان بصورة خطيرة التمتع بحقوق الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها أو المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في التنمية،

واقتراناً منه بأن اكتساب ثروة شخصية بطرق غير مشروعة يمكن أن يعود بضرر بالغ على المؤسسات الديمقراطية والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون،

وإذ يدرك أن الدول ما زالت تواجه تحديات شتى في مجال استعادة الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، بما في ذلك تحديات قانونية،

واقتراناً منه بأن الفساد، بما في ذلك تحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وعدم إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية، لم يعد مسألة محلية بل ظاهرة عبر وطنية تؤثر على جميع المجتمعات والاقتصادات، بما يجعل التعاون الدولي أمراً لا بد منه لمنع هذا الفساد ومكافحته،

١- يعرب عن قلقه الشديد إزاء حالات الفساد التي تشمل كميات ضخمة من الأصول يمكن أن تشكل نسبة كبيرة من موارد الدول، ويهدد الحرمان منها الاستقرار السياسي لتلك الدول وتنميتها المستدامة؛

٢- يسلم بالحاجة الملحة إلى إعادة هذه الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية ويحث جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية للعمل معاً بغية استعادة الأموال المتحصلة من الفساد، بما في ذلك بإعادة الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية؛

٣- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعدّ دراسة شاملة وكذلك، عند الضرورة، التماس معلومات من المنظمات والوكالات الدولية، عن التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تقدم تقريراً عن هذه الدراسة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة.

الجلسة ٣٥

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

[اعتمد بتصويت مسجّل، بأغلبية ٣٢ صوتاً مقابل صوتين اثنين، وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وشيلي، والصين، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوبا، وماليزيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، ونيجيريا.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الممتنعون عن التصويت:

إسبانيا، وأوكرانيا، وبلجيكا، وبولندا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا.]